

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/29/8(Part II)  
25 August 2016  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة التاسعة والعشرون  
الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

البند 9 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

## العدالة للشعب الفلسطيني - خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي

أسس ومنطلقات احتساب الكلفة التراكمية للاحتلال

### موجز

تسعى الإسكوا إلى تطوير منهجية مبتكرة لرسم صورة متكاملة وشاملة وتراكمية للكلفة المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ويشكل وضع منهجية لقياس كلفة الاحتلال في فلسطين الجهد الأول من نوعه من ناحية عمق التحليل ومداه. وتهدف هذه المنهجية إلى توصيف كلفة الاحتلال بشكل دقيق ومتكامل عبر القطاعات وعلى كافة المستويات.

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً لأسس ومنطلقات المنهجية المقترحة لاحتساب الكلفة التراكمية والشاملة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته والأنشطة التي تنوي الإسكوا تنظيمها لإطلاق العمل على تطوير هذه المنهجية، بالإضافة إلى عرض لتجارب سابقة في هذا المجال من مناطق أخرى من العالم.

-2-

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1	..... مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	10-5	..... أولاً- تجارب سابقة في مناطق أخرى من العالم
4	8-7	..... ألف- تجربة جنوب أفريقيا
4	9	..... باء- تجربة الولايات المتحدة وتعويضات العبودية
5	10	..... جيم- تجربة اليونان وألمانيا
5	15-11	..... ثانياً- محاولات سابقة لاحتساب كلفة الاحتلال في فلسطين
6	29-16	..... ثالثاً- رؤية الإسكوا
6	19-18	..... ألف- منهجية احتساب الكلفة الشاملة للاحتلال
7	24-20	..... باء- المنهجية المقترحة
8	29-25	..... جيم- الأنشطة المقترحة
9		..... المرفق الأول- نموذج تفصيل مستويات الأثر
10		..... المرفق الثاني- نموذج العلاقة والترابط بين الإجراءات والأثر

## مقدمة

1- يُعد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين من أطول الاحتلالات العسكرية وأكثرها ضرراً في التاريخ الحديث. فبالإضافة إلى الخسائر الكارثية في الأرواح والدمار الهائل في البنى الاجتماعية والاقتصادية والمادية ونفي الملايين من الفلسطينيين خارج أرضهم، نجم عن السياسات والممارسات الإسرائيلية تدهور مستمر في الاقتصاد الفلسطيني، وأزمات مالية وإنسانية، وبطالة وفقر وانعدام الأمن الغذائي، وعكس لمسار التنمية. ويستمر التمييز وانعدام المساواة وغياب العدالة، بمفاصلة الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني الذي يُمنع من الوصول إلى الخدمات، ومن استغلال موارده الطبيعية، ومن استخدام الطرقات في أرضه. وحصار قطاع غزة هو نموذج واضح عن هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية، وكذلك مئات الحواجز والعوائق في الضفة الغربية والجدار والمناطق المغلقة وغيرها من الإجراءات.

2- ورغم الإجماع على التأثير السلبي للإجراءات والسياسات الإسرائيلية على نمو الاقتصاد الفلسطيني، لا تزال نفتقد إلى منهجية لقياس الكلفة الشاملة التي يسببها الاحتلال للشعب الفلسطيني، مع التسليم بأن من غير الممكن وضع ثمن أو كلفة مادية للحياة الإنسانية ورفاه الشعوب. فقد ركزت الجهود التحليلية السابقة على احتساب كلفة الاحتلال على قطاعات محددة (كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والتمويل، والصحة، والتربية، إلخ) أو قياس أثر سياسات وممارسات معينة (كالمستوطنات، والقصف، والحواجز، ومصادرة الأراضي، إلخ).

3- واستجابة لعدد من القرارات الصادرة عن الدورات الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)<sup>(1)</sup> والتوصيات الصادرة عن لجنتها التنفيذية<sup>(2)</sup>، وفي إطار ولايتها لدفع التنمية البشرية قدماً في المنطقة العربية، ستنفذ الإسكوا برنامجاً لبناء المعرفة والتشاور مع الأطراف المعنية في إطار تحليل وقياس الكلفة الشاملة للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين منذ عام 1967. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت مراراً على المسؤولية الدائمة للمنظمة تجاه الشعب الفلسطيني لحين حل قضيته على أسس القانون الدولي والشرعية الدولية.

4- ويشكل وضع منهجية لقياس كلفة الاحتلال على فلسطين الجهد الأول من نوعه من ناحية عمق التحليل ومداه. وتهدف هذه المنهجية إلى توصيف كلفة الاحتلال بشكل دقيق ومتكامل عبر القطاعات وعلى كافة المستويات. وسيؤدي جمع البيانات من كافة القطاعات على مدى فترات زمنية مطولة، ورسم علاقة الترابط بين السياسات والممارسات الإسرائيلية وكلفتها على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني إلى فهم أعمق لأبعاد الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته على حياة الفلسطينيين وأرزاقهم كأفراد وكشعب، إلى حين إنهائه.

## أولاً- تجارب سابقة في مناطق أخرى من العالم

5- الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي قل نظيره من ناحية مدة الاحتلال وتأثيره وممارساته على كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية. لكن لا بد من النظر إلى تجارب ومحاولات في أماكن أخرى من العالم لتقدير الضرر الذي نتج عن ظلم تعرضت له شعوب وفئات ودول مختلفة. وفي تقييم أولي يبدو أن التجارب السابقة ترتبط بشكل مباشر بقضية التعويضات، مع التركيز على التعويضات للأفراد.

(1) القرار 316 (د-28)، والقرار 307 (د-27)، والقرار 282 (د-25).

(2) الإسكوا، تقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الثاني، E/ESCWA/2015/EC.2/9/Report، الفقرة 6 (ح).

6- وتقتصر التجارب والمحاولات السابقة في مناطق أخرى من العالم على محاولات لاحتساب التعويضات إن كان على مستوى الأفراد أو الدول دون الأخذ بعين الاعتبار المدى الزمني، وفي حالات عدة لم تُعتمد منهجية عملية لاحتساب التعويضات انطلاقاً من الكلفة الشاملة للحرب. ولكن على الرغم من عدم وجود مثل هذه المنهجية لاحتساب كلفة الممارسات الطويلة الأمد، يبقى من الممكن الاستفادة من هذه التجارب في سياق محاولات احتساب الكلفة الشاملة والتراكمية للاحتلال الإسرائيلي.

### ألف- تجربة جنوب أفريقيا

7- عانى المواطنون السود الذين يشكلون الأغلبية في جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري الذي عُرف باسم الأبارتايد على مدى أكثر من أربعين عاماً، من عام 1948 حتى انهيار هذا النظام في بداية التسعينات من القرن العشرين. حينذاك أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة كخطوة أساسية لتحقيق العدالة الانتقالية، فسعت اللجنة إلى تأمين حصول ضحايا الانتهاكات التي ارتكبتها نظام الفصل العنصري على التعويض وإعادة التأهيل كشرط أساسي لتحقيق المصالحة والتعافي. فتم إنشاء لجنة التعويض وإعادة التأهيل التي حددت الأشكال المختلفة للتعويضات (ومنها التعويضات الرمزية، والتعويضات الطارئة المرحلية)، ووضعت تعريفاً للضحية (لتحديد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على التعويضات)، إضافة إلى تحديد كيفية احتساب التعويضات المالية.

8- وتم إقرار نوعين من التعويضات المالية لضحايا نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا: التعويضات الطارئة المؤقتة التي تُدفع للضحايا أو عائلاتهم وأولادهم الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة الطبية أو العاطفية أو التعليمية أو المادية أو الرمزية؛ وتعويضات فردية يتم دفعها سنوياً على مدى 6 سنوات. وتُجري لجنة التعويضات وإعادة التأهيل تقييماً لانعكاس انتهاكات حقوق الإنسان على حياة هؤلاء الأشخاص لتحديد نوع المساعدة التي هم بحاجة إليها. وقد احتُسبت التعويضات الفردية على أساس متوسط الدخل السنوي للأسر في جنوب أفريقيا لعام 1997 وهو 21,700 راند من أجل تأمين عيش كريم لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان<sup>(3)</sup>.

### باء- تجربة الولايات المتحدة وتعويضات العبودية

9- لا تزال قضية منح التعويضات المالية لضحايا العبودية من المتحدرين من أصول أفريقية في الولايات المتحدة تشغل الخبراء واللجان المعنية بحقوق الأمريكيين من أصل أفريقي، ولها مؤيدون ومعارضون. وقد سُجلت محاولات عديدة لوضع منهجية لاحتساب القيمة المالية للتعويضات، ولكن حتى الآن لم يتوصل المعنيون إلى إيجاد منهجية فعالة، ما يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق العدالة بواسطة دفع التعويضات المالية لضحايا العبودية<sup>(4)</sup>.

Warren Buford & Hugo van der Merwe, Reparations in Southern Africa, In Cahiers d'études africaines, Vol. 44, (3) Issues 1-2, 2004. Centre for the Study of Violence and Reconciliation. Available from <http://www.csvr.org.za/docs/reconciliation/reparationsinsouthernafrica.pdf>; and Amsterdam International Law Clinic at the University of Amsterdam and Center for Civilians in Conflict in Washington DC, Monetary Payments for Civilian Harm in International and National Practice. Available from [http://civiliansinconflict.org/uploads/files/publications/Valuation\\_Final\\_Oct\\_2013pdf.pdf](http://civiliansinconflict.org/uploads/files/publications/Valuation_Final_Oct_2013pdf.pdf).

Muhammad, Reginald S., "The movement to secure reparations for blacks in America: an analysis of (4) fragmented models and methodologies", 2011. ETD Collection for AUC Robert W. Woodruff Library. Paper 274, page 9. Available from <http://digitalcommons.auctr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1819&context=dissertations>.

## جيم- تجربة اليونان وألمانيا

10- نصت الاتفاقات الصادرة عن مؤتمر بوتسدام لعام 1945 إبان الحرب العالمية الثانية على أن تدفع ألمانيا تعويضات مالية لليونان ولغيرها من الدول والشعوب التي لحقها الضرر والدمار والقتل جراء الاحتلال النازي لها ونتيجة لما شهدته من معارك عسكرية. وإذ استمرت ألمانيا بدفع هذه التعويضات حتى التسعينات من القرن الماضي، أعلنت اليونان في 6 نيسان/أبريل 2015 نيتها مطالبة ألمانيا بتعويضات إضافية تفوق 278 مليار يورو نتيجة ممارسات الأخيرة إبان الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا نتيجة المجازر وتدمير البنى التحتية والمؤسسات وغيرها.

## ثانياً- محاولات سابقة لاحتساب كلفة الاحتلال في فلسطين

11- لقد بُذِلَ عدد من المحاولات لاحتساب كلفة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن هذه المحاولات إما اقتصرت على دراسة الأثر المباشر للاحتلال على المستوى الشامل دون الغوص في التأثيرات العميقة والمتعددة الأبعاد والأثر التراكمي لذلك، أو اكتفت بدراسة أثر الاحتلال على قطاع معين دون أن تشمل القطاعات الأخرى. وينطبق هذا التوصيف على دراسة البنك الدولي التي صدرت في عام 2013<sup>(5)</sup>، إذ اكتفت بتوصيف كلفة سيطرة الاحتلال على المنطقة "ج" في الضفة الغربية؛ وكذلك على التقرير الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني مع معهد الأبحاث التطبيقية في القدس<sup>(6)</sup>، إذ قدم تحليلاً على مستوى واحد لعدد من السياسات الإسرائيلية، وتعمق في تحليل الكلفة على القطاع الزراعي فقط في عام 2011؛ وعلى الدراسة التي أصدرتها مؤسسة راند الأمريكية في عام 2015، إذ قامت على أساس معادلات حسابية مباشرة تحت افتراضات محددة لرسم سيناريوهات مستقبلية وعوائدها المالية<sup>(7)</sup>.

12- أما الإسكوا، وضمن أنشطتها المعيارية المعنية بمتابعة وتوثيق وتحليل أثر الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين، فهي تعدّ التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللشعب العرب في الجولان السوري المحتل. وعلى الرغم من الطبيعة الشاملة لهذا التقرير، فهو يقتصر على تسجيل الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر لهذه الممارسات على مدار سنة واحدة بشكل عام.

13- وفي هذا السياق، نظمت الإسكوا، خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ورشة عمل تحت عنوان "فلسطين والاحتلال: نحو فهم أعمق وأجندة بحث موجهة"، شارك فيها ممثلون عن سبع مؤسسات عامة فلسطينية وخبراء من مراكز أبحاث بارزة. وكان على جدول أعمال الورشة مناقشة قضية الكلفة الشاملة والتراكمية للاحتلال الإسرائيلي. وقدمت الإسكوا خلال الورشة خلاصات الدراسة<sup>(8)</sup> التي أعدتها مستخدمة نموذج التوازن العام القابل

(5) World Bank, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, 2013

(6) PNE and ARIJ, *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory*, 2011

(7) RAND Corporation, *The Costs of the Israeli-Palestinian Conflict*, 2015

(8) ESCWA, *Measuring the Costs of Israeli Restrictions on the Palestinian Economy: A Computable General Equilibrium (CGE) Approach*, 2016. Available from <https://www.unescwa.org/publications/measuring-costs-israeli-restrictions-palestinian-economy-computable-general-equilibrium>.

للحوسبة (CGE) للأثر الاقتصادي لعدد محدد من السياسات الإسرائيلية. كما قدمت نموذجاً للأثر البيئي لسياسات إسرائيلية محددة، وخاصة ارتباطها بالمياه.

14- وكان من أهم نتائج هاتين الدراستين والمناقشة التي تلت عرضهما فهم القيود التي يفرضها نموذج التوازن العام القابل للحوسبة في ما يخص احتساب الأثر والكلفة الشاملة والتراكمية على مدى عقود من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته وسياساته. وقد أجمع المشاركون على أن كلفة الاحتلال لا يمكن أن تقتصر على الكلفة المباشرة للعمليات العسكرية والسياسات والممارسات الإسرائيلية؛ فهذه مقارنة اقتصادية بحتة. وخلصت الورشة إلى أن التركيز على جانب واحد من جوانب الاحتلال يؤدي إلى إساءة التقدير، وبالتالي الاستخفاف، ليس فقط بالكلفة الحقيقية للاحتلال بل بأثر هذا الاحتلال على الشعب الفلسطيني ككل.

15- وبالتالي لم تتوفر بعد أي دراسة أو منهجية واضحة لقياس الكلفة الحقيقية للاحتلال بشكل شامل وتراكمي يتناول أثر الاحتلال على كافة المستويات. فالمحاولات والجهود السابقة لم تتوصل إلى تقييم شامل وطويل الأمد للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الفرص الضائعة.

### ثالثاً- رؤية الإسكوا

16- تسعى الإسكوا إلى تطوير منهجية مبتكرة لرسم صورة متكاملة وشاملة وتراكمية للكلفة المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الإسرائيلي. وستتيح هذه المنهجية تفصيل أثر السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية المختلفة، وفهم علاقة الترابط بين جوانبها المختلفة، للتوصل إلى إعادة رسم صورة واضحة وشاملة للكلفة المتركمة (يتضمن المرفق لهذا التقرير نموذجاً لتفصيل مستويات الأثر ونموذجاً للترابط بين الإجراءات والأثر). وفي إطار هذه المنهجية سئصنف السياسات والممارسات الإسرائيلية في مجموعات وفق معايير محددة مرتبطة بأثر كل منها على الشعب الفلسطيني والمجتمع والاقتصاد.

17- وتنطلق الإسكوا في هذا المسعى من الحاجة إلى منهجية علمية تأخذ الكلفة المباشرة وغير المباشرة للاحتلال بعين الاعتبار وهي تعي صعوبة تحديد بعض التكاليف غير المباشرة بشكل كمي، لكنها تحافظ على أهمية أخذ كل هذه التكاليف بعين الاعتبار. وتتضمن التكاليف غير المباشرة للاحتلال، الأثر النفسي على الشعب، وخاصة الأطفال، أيام الدراسة التي ضاعت منهم، وهكذا دواليك. وعلى الرغم من أن كلفة مثل هذه الحالات لا يمكن تحديدها كمياً، ينبغي أن يؤخذ تأثيرها غير المباشر في عين الاعتبار لتقدير الأثر الاقتصادي للممارسات الإسرائيلية ذات الصلة.

### ألف- منهجية احتساب الكلفة الشاملة للاحتلال

18- المنهجية العلمية لاحتساب الكلفة الشاملة للاحتلال تتيح فهماً عميقاً لتداعيات الممارسات الإسرائيلية وسياساتها القصيرة والبعيدة المدى، فضلاً عن أنها تشمل جمع البيانات والمعلومات في مكان واحد، مما يساهم في توفير ما يلي للشعب الفلسطيني ومؤسساته:

(أ) منهجية لقياس الأثر والكلفة الشاملة التي تحملها الشعب الفلسطيني نتيجة لإجراءات وسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي؛

(ب) بيانات علمية دقيقة حول الأثر والكلفة الشاملة للاحتلال الإسرائيلي، تمكن المؤسسات الفلسطينية من تطوير سياسات قائمة على الوقائع لتخفيف أثر الإجراءات الإسرائيلية على مختلف المستويات، وتعزيز جهود إنهاء الاحتلال والصمود بوجهه؛

(ج) الأدوات اللازمة لمناصرة الشعب الفلسطيني من خلال كشف آثار الاحتلال على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، لأن توسيع نطاق المواد المعدة لدعم جهود المناصرة يزيد من القدرة على التوعية بشأن الحقوق الفلسطينية ومعايير القانون الدولي الذي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التطرق إلى الاحتلال الإسرائيلي وممارساته؛

(د) الوسائل اللازمة لفهم القضية الفلسطينية على نحو أفضل ولمساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، وبالتالي الوصول إلى السلام العادل والشامل.

19- كما ستمكن هذه المنهجية ونتائجها المجتمع الدولي من القيام بدور أقوى وأكثر اطلاعاً في إنفاذ الحقوق وتحقيق السلام والتنمية في فلسطين. وبذلك سيساهم هذا الجهد في تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود ومواجهة التحديات الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية، وتفعيل الجهود الساعية إلى نيل الحقوق الفلسطينية في المساواة والعدالة وتقرير المصير. وستساهم عملية احتساب الكلفة الشاملة في تحقيق السلام والعدالة، وذلك بدفع عملية محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، وإلى حين إنهاء الاحتلال، ستساهم هذه المنهجية في مساعدة المؤسسات الفلسطينية على تحليل أثر كل من الإجراءات والسياسات الإسرائيلية على حدة، مما يسهل عملية وضع السياسات والخطط للحد من تلك الآثار.

### باء- المنهجية المقترحة

20- أي جهد بحثي يهدف إلى حساب الكلفة الشاملة للاحتلال يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات الإسرائيلية المتعدد المستويات، وبالتالي ينبغي أن تكون المقاربة متعددة التخصصات. وبناءً على ذلك، يتطلب تقدير الكلفة الشاملة والمتراكمة للاحتلال تطوير منهجية تتناول الحالة الفلسطينية الفريدة من نوعها والسياسات الإسرائيلية من أكثر من منظور وعلى أكثر من مستوى، وتتيح إجراء تحليل عميق للسياسات نفسها على المستويين الأفقي (نطاق أثر السياسات ومداهما الزمني) والعمودي (أثر كل سياسة على المستوى الكلي وصولاً إلى مستوى الأفراد، ومروراً بالمستوى القطاعي والمجتمعي والأسري).

21- كما يجب أن تشمل الجهود المبذولة في هذا المجال تحديد المجالات ذات الأولوية في تعدد استخدام حساب الكلفة الشاملة والتراكمية للاحتلال (المفاوضات، والمناصرة، والمغزى القانوني، والسياسات التنموية...)، بما في ذلك التكاليف الاقتصادية. ويتطلب ذلك أيضاً وضع خريطة مفصلة للترابط ما بين مختلف السياسات والإجراءات الإسرائيلية (الإدارية، والقانونية، والعسكرية، والاقتصادية...) وفهم تعقيدات أثر الاحتلال وتدبيره المتعددة الأبعاد (كلفة عرقلة الحصول على التعليم على الصعيد الفردي والقطاعي إضافة إلى الفرص والإمكانات الضائعة، والأثر على الإنتاج، وخسائر رأس المال البشري، والأثر النفسي والاجتماعي).

22- ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من اعتماد تخصصات علمية كمية ونوعية مختلفة، ودراسة التجارب السابقة في احتساب التكاليف المترجمة لبعض السياسات والنزاعات والحوادث وحالات الاحتلال العسكري وتحديد مدى أهمية هذه السوابق بالنسبة للحالة الفلسطينية وأوجه الشبه بينهما.

23- مبدئياً، تعمل الإسكوا على تطوير نهج مبتكر للمراقبة والرصد المستمر للكلفة الشاملة والتراكمية والمتعددة المستويات للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ويتطلب تطوير هذه المنهجية رسم خريطة لآثار التدابير والممارسات الإسرائيلية، وفهم الروابط في ما بينها، والآثار المباشرة وغير المباشرة لكل منها على الشعب الفلسطيني من المستوى القطاعي الكلي وصولاً إلى مستوى الأفراد. كما يتطلب تقدير أثر التدرج (layering effect) المباشر وغير المباشر للإجراءات والسياسات والممارسات الإسرائيلية على المستويات التالية: المستوى الكلي (الحسابات الوطنية، الحسابات الخارجية، سوق العمل، إلخ)؛ والمستوى القطاعي (الصناعة، التجارة، الخدمات، إلخ)؛ ومستوى المنطقة الجغرافية (الحضر، الريف، المدن، القرى، إلخ)؛ ومستوى البنى الاجتماعية (العشائر، العائلة النووية، شبكات العائلات، إلخ)؛ ومستوى الفرد (الوصول إلى الخدمات الأساسية، مصادر الدخل، الصحة النفسية والجسدية، إلخ).

24- وستكون هذه التجربة الأولى من نوعها من ناحية عمقها وشمولها بالنقاط الكلفة الشاملة والمتعددة الأبعاد للاحتلال بطريقة شاملة لجميع القطاعات على مدى نصف قرن. وسيتيح جمع البيانات من مختلف القطاعات على مدى هذه الفترة الزمنية الطويلة، وتحديد الترابط بين السياسات الإسرائيلية، وأثر هذه السياسات على مختلف المستويات إضافة إلى كلفتها وأثرها على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، فهماً دقيقاً لحجم تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على حياة الفلسطينيين، حيث يمكن الاستفادة من هذه المنهجية حتى انتهاء الاحتلال وانتفاء الحاجة إليها.

### جيم- الأنشطة المقترحة

25- تعتزم الإسكوا في هذا السياق تنظيم أنشطة تمهيدية. وقد بدأت بإعداد ورقة بعنوان "الكلفة الشاملة والتراكمية والمتعددة المستويات للاحتلال الإسرائيلي: أبعاد من الحسابات الاقتصادية"، تحدد فيها الاستعمالات المتعددة لمنهجية احتساب كلفة الاحتلال، إضافة إلى تعقيدات الآثار المتعددة المستويات للاحتلال وسياساته، ومراجعة معمقة للتجارب السابقة في مناطق أخرى من العالم لاستخلاص العبر ذات الصلة.

26- ومن بين الأنشطة التأسيسية الأولى التي ستنظمها الإسكوا، اجتماع استشاري يُعقد في نهاية عام 2016 لمناقشة الورقة المذكورة أعلاه وأفضل الوسائل الممكنة اعتمادها لبلورة المنهجية المقترحة ونطاقها، أي المدى الزمني والسياسات والآثار التي سنتناولها، فضلاً عن كيفية تنسيق جهود الجهات المعنية بموضوع كلفة الاحتلال والمنهجيات اللازمة لاحتسابه.

27- وستطلق الإسكوا مجموعة أنشطة استشارية حول الكلفة المتراكمة والشاملة للاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك زيارة يقوم بها ممثلون عن الإسكوا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة للاجتماع مع خبراء وصانعي قرار بارزين من مختلف المجالات، وإجراء استشارات مع الجهات المعنية ومراكز البحوث، وعقد اجتماعات مع وكالات تابعة للأمم المتحدة.

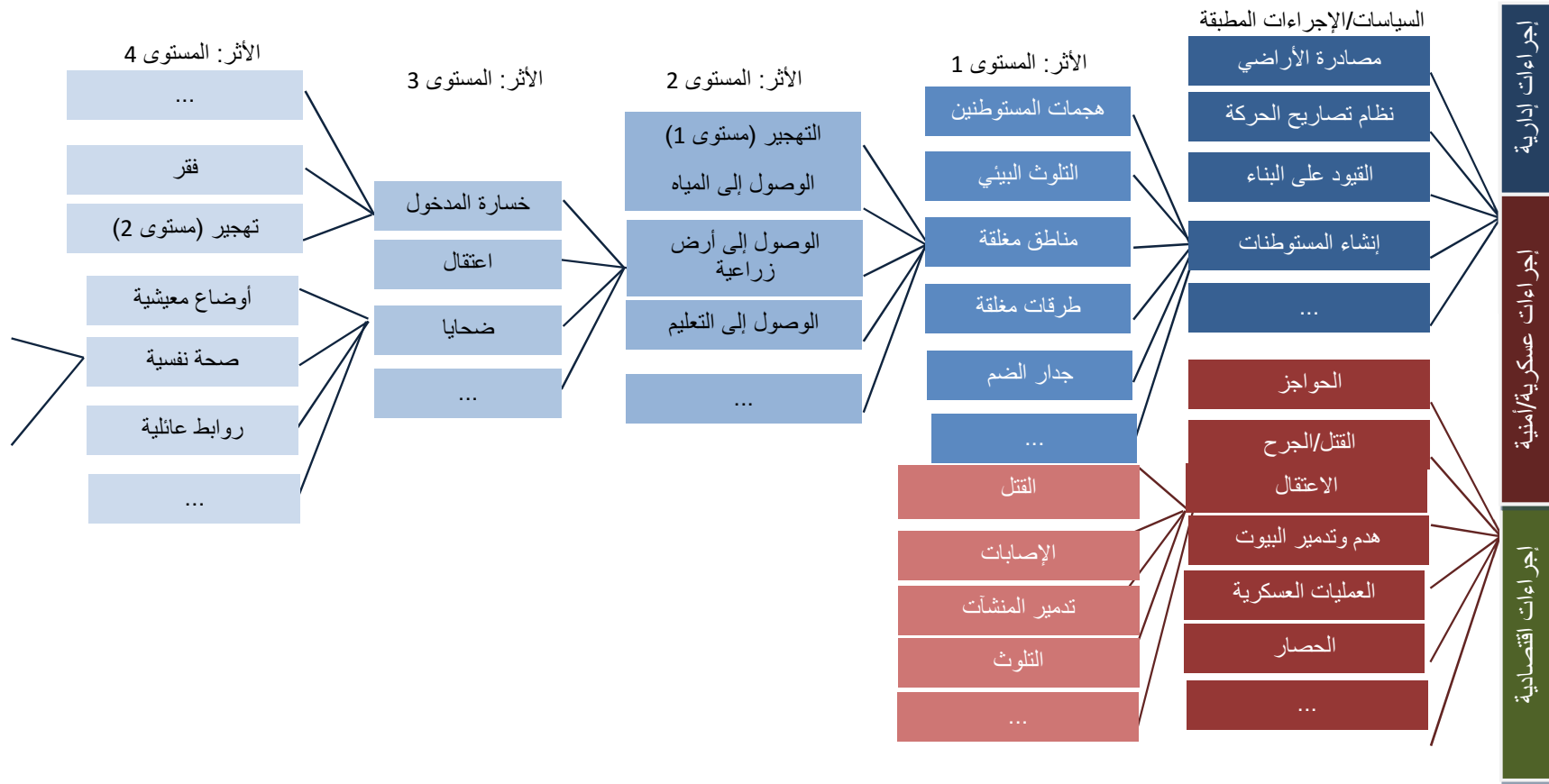
28- وإذ تدرك الإسكوا حجم الجهود المطلوبة لإعداد المنهجية العلمية الشاملة، تسعى أيضاً لحشد الشركاء في هذا المشروع من المؤسسات الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، والبنك الدولي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - الأنروا، وغيرها)، والمؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية، ومراكز الأبحاث، والخبراء في مختلف المجالات. وفي هذا الإطار أيضاً، تسعى الإسكوا إلى تأمين التمويل لهذه الأنشطة وللمشروع بشكل عام، من داخل الميزانية وخارجها.

29- كما ستعتمد الإسكوا إلى تكثيف جهودها في إطار الأنشطة التي تنوي تنظيمها لإحياء الذكرى الخمسين لاحتلال الأراضي الفلسطينية في عام 1967.



المرفق الأول

نموذج تفصيل مستويات الأثر



-10-

## المرفق الثاني

## نموذج العلاقة والترابط بين الإجراءات والأثر

